

دول «1+5» تبحث سبل تطبيق العقوبات على إيران حال مخالفتها شروط الاتفاق النووي

الأحد 31 مايو 2015 07:05 م

صرح مسؤولون غربيون أن الدول الست الكبرى اتفقت على وسيلة لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران، إذا خالفت شروط اتفاق نووي يتم التوصل إليه مستقبلا، لتزيل بذلك عقبة كبيرة أمام التوصل لاتفاق قبل حلول موعد مهلة نهائية في 30 يونيو/حزيران المقبل. ويؤدي هذا التفاهم الجديد بشأن استئناف عقوبات الأمم المتحدة بين دول (1+5)، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين، إلى تقريبها من اتفاق محتمل مع إيران، على الرغم من استمرار وجود عقبات أخرى من بينها ضمان دخول خبراء الأمم المتحدة إلى المواقع العسكرية الإيرانية، حيث أبرمت الدول الست وإيران اتفاقا مبدئيا في 2 أبريل/نيسان تمهيدا للتوصل إلى اتفاق نهائي محتمل يهدف إلى قطع الطريق أمام صنع إيران قنبلة نووية مقابل رفع العقوبات.

ولكن توقيت تخفيف العقوبات والتحقق من الالتزام بالاتفاق ووضع آلية لإعادة العقوبات إذا خرقت إيران التزاماتها كانت من بين أصعب القضايا التي تركت لمزيد من المفاوضات.

وتقول وكالة «رويترز» إن المفاوضين الأمريكيين والأوروبيين يريدون أن تكون هناك إمكانية لإلغاء أي تخفيف لعقوبات الأمم المتحدة بشكل تلقائي إذا خرقت إيران الاتفاق، فيما ترفض روسيا والصين مثل هذه الإجراءات التلقائية لأنها تقوض حقهما في استخدام الفيتو بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن.

وقال المسؤولون إنه في إطار الاتفاق الجديد المتعلق باستئناف عقوبات الأمم المتحدة، فإن أي خرق مشتبه به من قبل إيران ستناقشه لجنة لحل النزاعات من المرجح أن تضم الدول الست وإيران تقوم بتقييم هذه الادعاءات وتعطي رأيا غير ملزم، بينما ستواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا تقديم تقارير دورية عن البرنامج النووي الإيراني من شأنها تزويد الدول الست ومجلس الأمن الدولي بمعلومات عن أنشطة طهران لتمكينهم من تقييم مدى التزامها.

وإذا ثبت عدم التزام إيران بشروط الاتفاق، فإنه سيعاد حينئذ تطبيق عقوبات الأمم المتحدة عليها.

ولم يوضح المسؤولون بدقة كيفية إعادة تطبيق العقوبات ووفقا لـ«رويترز»، لكن الدول الغربية تصر على ضرورة حدوث ذلك دون تصويت من مجلس الأمن بناء على بنود سيتم إدراجها في قرار جديد لمجلس الأمن الدولي يتم إصداره بعد إبرام الاتفاق.

وقال مسؤول غربي، إن «هناك اتفاقا نوعا ما بين القوى الست بشأن آلية إعادة العقوبات بما فيها الروس والصينيون.. والآن هناك حاجة إلى أن يوافق الإيرانيون».

وكرر مسؤول غربي كبير آخر تصريحاته واصفا الاتفاق بأنه «مؤقت» لأنه يعتمد على قبول إيران، فيما ذكر دبلوماسي إيراني كبير أن إيران تراجع الآن عدة خيارات لاحتمال إعادة عقوبات مجلس الأمن ضد طهران، ولم يتضح تماما كيف ستعمل آلية إعادة العقوبات ولم يبحث المسؤولون التفاصيل الدقيقة.

هذا ولم يتضح كيف يمكن أن يحمي الاقتراح الولايات المتحدة والدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، من استخدام صيني أو روسي محتمل لحق النقض «فيتو» فيما يتعلق بإعادة العقوبات.

وأوضحت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة «سامانثا باور»، أن واشنطن لا تريد أن يتكرر مع أي اتفاق نووي إيراني ما حدث في الآونة الأخيرة من كثرة استخدام حق النقض «الفيتو» من جانب روسيا والصين على القرارات المتعلقة بسوريا.

وقال السفير الفرنسي لدى الولايات المتحدة «جيرار آرو»، في واشنطن الأسبوع الماضي، إنه «وفقا لاقتراح فرنسي، يجب أن تجري إعادة العقوبات بشكل تلقائي في حالة عدم إذعان إيران، وذلك لتفادي استخدام حق النقض».

وبمقتضى الاقتراح الذي قال «أرو» إنه لم يحظ حتى ذلك الحين بموافقة القوى الست، فإن العبء سيقع على روسيا أو الصين لاقتراح إجراء تصويت في مجلس الأمن لبحث عدم إعادة فرض العقوبات، ولم يرد مسؤولون روس وصينيون على الفور على طلبات بتأكيد توقيعهم على آلية إعادة العقوبات.

يأتي ذلك بعد أن التقى وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» بنظيره الإيراني «محمد جواد ظريف» في جنيف أول أمس السبت، حيث بحثا سير المحادثات والعقبات أمام التوصل لاتفاق في المحادثات النووية الإيرانية قبل شهر من انتهاء المهلة المتفق عليها، للتوصل لاتفاق يهدف إلى تقليل خطر اندلاع حرب أخرى في الشرق الأوسط.

وتعد إعادة العقوبات الأمريكية وتلك التي يفرضها الاتحاد الأوروبي أقل صعوبة من عقوبات الأمم المتحدة، لأنه ليست هناك حاجة آنذاك للرجوع إلى مجلس الأمن.

من جانبها طلبت موسكو وبكين وطهران، ضمانات بأن واشنطن لن يكون بإمكانها فرض إعادة العقوبات من جانب واحد، وهو خطر يعتبرونه وشيكا إذا فاز جمهوري في انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام 2016. فيما أكد دبلوماسي إيراني كبير أن مناقشات جارية بشأن خيارات محددة لإعادة العقوبات، وقال إن طهران تعد اقتراحاتها الخاصة بشأن التصرف في حال فشلت القوى الغربية في الوفاء بالتزاماتها في الاتفاق.

وأضاف: «طرحنا ثلاثة أو أربعة اقتراحات على المائدة وتجرى مراجعتها.. ويمكن أيضا أن تستأنف إيران على الفور أنشطتها إذا لم تنفذ الأطراف الأخرى التزاماتها في الاتفاق»، وتابع بأنها «قضية حساسة للغاية».

وتشير وكالة «رويترز» أنه إذا قبلت إيران آلية إعادة العقوبات فإن هناك عقبات أخرى يجب تخطيها، وبينها إمكانية دخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة إلى المواقع العسكرية الإيرانية ومقابلة الخبراء النوويين الإيرانيين ووتيرة تخفيف العقوبات.

بينما تقول إيران إن برنامجها النووي سلمي محض، وترفض مزاعم الدول الغربية وحلفائها بأنها تريد امتلاك قدرة على تصنيع أسلحة نووية، وتقول إن كل العقوبات المفروضة عليها غير قانونية.